



ECS
الخدمات التجارية للمصرى
Egyptian Commercial Service



سفارة جمهورية مصر العربية
المكتب التجاري - موسكو

تقرير

حول الآثار المترتبة لتراجع سعر صرف الروبل الروسى

أولاً : أسباب تراجع معدل صرف الروبل الروسى

١- يرجع تراجع سعر صرف الروبل الروسى فى مواجهة العملات الأجنبية إلى تقييم الروبل بأكثر من قيمته وتدخل البنك المركزى الروسى لدعم هذا التقييم بشكل مستمر قبل بداية عام ٢٠١٤ ، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا الاتحادية نتيجة للخلاف الروسى الأوكرانى بشأن ضم منطقة القرم للسيادة الروسية ودعم متمردي أوكرانيا فى بعض أقاليم الشرق . وقد شملت تلك العقوبات ما يلى :-

- فرضت الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية موجات من العقوبات منذ بداية الأزمة الروسية الأوكرانية بحق أشخاص قريبين من الرئيس الروسى وشركات وبنوك حتى بلغ عدد الروس الذى تم تجميد أصولهم ومنعهم من دخول الولايات المتحدة ٨٧ شخصاً ، وبلغ عدد الشركات والبنوك التى طالتها العقوبات ٣٠ منظمة روسية . وتطورت العقوبات فى ٢٠١٤/٧/١٦ لتطال ثانياً أكبر شركة روسية منتجة للبترول وهى Rosneft وشركة Novatek المنتجة للغاز وثالث أكبر بنك روسى وهى Gazprombank . ويلاحظ أن الجهات الثلاثة تدار بمعرفة حلفاء قريبين من الرئيس بوتين.
- أصدر الاتحاد الأوروبى مجموعة من العقوبات على روسيا الاتحادية شملت قطاعات الطاقة والتسليح والبنوك على النحو التالى :
أ - منع شراء الشركات والأفراد الأوربيين لأى سندات أو أوراق مالية روسية بداية من ٢٠١٤/٨/١ إذا مازاد أجلها عن ٩٠ يوم من أيا من البنوك



ECS
التمثيل التجاري المصري
Egyptian Commercial Service



سفارة جمهورية مصر العربية

المكتب التجاري - موسكو

المملوكة للحكومة الروسية أو من البنوك التي تعمل لحساب البنوك المملوكة للحكومة الروسية. وقد شملت العقوبات ٥ بنوك روسية كبرى هي : Sberbank أكبر بنك في روسيا الاتحادية ، وبنك VTB ثاني أكبر بنك روسي ، وبنك Gazprombank ، وبنك Vneshekonon ، وبنك Russian Agriculture bank ويستثنى من ذلك فروع تلك البنوك في دول الاتحاد الأوروبي إلا ما يخص قيامها بالاقتراض لحساب البنك الأم.

ب - منع استيراد أو تصدير الأسلحة لروسيا الاتحادية.

ج - منع تصدير معدات الطاقة إلا بعد الحصول على تصريح بذلك. ولا يجوز التصريح بتصدير المعدات البترولية المستخدمة في استخراج البترول من المياه العميقة ، أو استخراجها من المنطقة القطبية أو من الصخور. ولا يشمل الحظر المعدات البترولية المستخدمة في استخراج الغاز الروسي.

٢- وقد أدت تلك الموجات من العقوبات إلى نزوح ١٣٠ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات إلى خارج روسيا الاتحادية خلال عام ٢٠١٤ مقابل ٦١ بليون دولار فقط في عام ٢٠١٣، فضلا عن التراجع المستمر في سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي واليورو ، ومواجهة البنوك الروسية الكبرى لازمة مالية كبيرة لضعف قدرتها على الحصول على التمويل المعتاد من المصارف الأوروبية والأمريكية وهو ما أدى إلى عدم توافر السيولة لدى تلك البنوك ، وارتفاع تكلفة الاقتراض من جانب الشركات الروسية والتي بلغت مديونيتها ٦٠٠ بليون دولار أمريكي في أكتوبر ٢٠١٤ وفقا لبيانات البنك المركزي الروسي.

٣- كما أعلن الرئيس الروسي في حديثه للأمة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٤ عن عزم روسيا زيادة الاستثمارات في مجال النقل والبنية الأساسية بما يسمح بمضاعفة الطرق الممهدة ، وكذلك العفو عن أصحاب رؤوس الأموال الروسية العائدة للوطن وعدم حاجتهم لتقديم ما يثبت مصدر تلك الأموال . كذلك سمح رئيس الوزراء الروسي

121248, Moscow, Russia, 13 Kutuzovskiy Prospekt Apt., 48
Tel: (+7 499) 243-03-63 / 243-14-57 Fax: (+7 499) 243-17-86
E-mail: moscow@tamseel-ecs.gov.eg

**ECS**التمثيل التجاري للمصرى
Egyptian Commercial Service

سفارة جمهورية مصر العربية

المكتب التجاري - موسكو

بيع نسبة ١٨,٥% من أسهم شركة Rosneft - أكبر منتج للبترول في روسيا -
وينتظر أن تتراوح قيمة الأسهم المباعة ما بين ٨ - ١٥,٦ بليون دولار أمريكي
وذلك بهدف توفير سيولة نقدية للمشروعات المتعسرة .

ثانيا : انعكاسات ضعف معدل سعر صرف الروبل على قطاعات السياحة والتصدير المصريين

١ - أدى فقدان الروبل الروسى لحوالى ٤٠% من قيمته إلى تزايد أسعار الواردات الروسية عموما بنفس المقدار . وقد نتج عن ذلك تفضيل الموزع وتاجر الجملة لتلبية احتياجاته من المنتج المحلى المماثل للمستورد طالما انخفضت قيمته عن مثيله المستورد . أما بالنسبة للسلع المستوردة من مصر أو من غيرها من الدول ولا يوجد لها مثيل فى الإنتاج المحلى الروسى فإن تدهور سعر صرف الروبل الروسى لم يؤثر على استمرار تدفق تلك المنتجات للسوق الروسى . ومن أمثلة تلك المنتجات كل من الخضر والفاكهة الطازجة والتي تمثل نحو ٧٠% من قيمة صادراتنا للسوق الروسى ، والأجبان بأنواعها كما أن مصر مؤهلة لإحلال بعض واردات روسيا الاتحادية من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والنرويج والتي فرضت روسيا حظرا على ورائتها منها بموجب القرار رقم ٧٧٨ بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٤ .

٢- سيؤدى تدهور سعر صرف العملة الروسية إلى تأثير جميع الصناعات الروسية التى لها علاقات بالخارج مثل التجزئة والسياحة والمطاعم سلبا . فمثلا ينتظر أن تغلق ٣٥% من المطاعم أبوابها بسبب ارتفاع أسعار الوجبات ، كما لن يتمكن ٤ مليون موظف من السفر للخارج وهو ما يمثل ٢٢% من السياحة الروسية ، وكذلك أفلست عدة شركات سياحية روسية ، وانخفضت عوائد متاجر تسويق الماركات العالمية بمعدل ٣٠% خلال العام الجارى ٢٠١٤ بالمقارنة بعام ٢٠١٣ وهو سوق بحجم ٥,٨ بليون دولار .

مع وافر الاحترام ،،،،